المشروعات الاقتصادية الصغيرة في ليبيا
الإشكاليات وآفاق التنمية

د. ربيعة خليفة أبورقبة
الدرجة العلمية: محاضر
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة الجفارة

ملخص

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أساسًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من دور بارز في توفير فرص العمل وزيادة الاستثمار وتعظيم القيمة المضافة. فهي تمثل حوالي 80%-90% من إجمالي المشروعات في دول العالم، وتساهم في نمو الصادرات.

في ليبيا، يعاني هذا القطاع من ضعف المساهمة في التنمية الوطنية بسبب العقبات التي تواجهها، مثل نقص الدعم الفعّال وضعف دور الجهات الحكومية وغير الحكومية. وللنهوض بها، يجب تحويل الحوافز الكمية إلى نوعية مع التركيز على التأهيل لتلبية متطلبات السوق الحر. ذلك يتضمن دعم الاتصال الحديث، خاصة الإنترنت، وتطوير القدرات الفنية وإنشاء مراكز بحثية للإنتاج.

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا، استكشاف معوقاتها، وتقديم توصيات لدعمها وتطويرها، مع الاستفادة من التجارب الناجحة عالميًا.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة، المشروعات المتوسطة، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، الاقتصاد الوطني

Abstract

Small and medium-sized enterprises (SMEs) are considered the cornerstone of economic and social development, owing to their positive impact on the national economy. They play a leading role in creating new job opportunities, increasing investment, and enhancing value addition and sales. SMEs contribute significantly to economic and social development, representing around 80%-90% of total projects in most countries worldwide and contributing to exports.

Considering the role of SMEs in achieving economic and social development in Libya, it is observed that this sector still does not meet the expected contribution as an effective economic driver in Libya. SMEs face various obstacles and challenges, along with a lack of support from concerned entities, whether governmental or non-governmental.

To advance SMEs in Libya, incentives and benefits provided to these projects under the new global economy must move from quantitative incentives to qualifying them to meet the requirements of the open free market. This can be achieved by offering qualitative advantages that allow SMEs to enter the global competitive market. This will only come through supporting these projects and enhancing modern communication means between them and consumers inside and outside Libya, particularly by connecting them to the Internet, and developing technical capabilities and establishing research and development centers suitable for the conditions of SMEs.

This study aims to review the current state of SMEs in Libya, the challenges they face, and explore ways to support and develop them by providing assistance and creating a suitable environment for their operation, guided by successful experiences in this field worldwide.

Keywords: Small enterprises, Medium enterprises, Economic development, Social development, National economy

1 -المقدمة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك لمردودها الإيجابي على الاقتصاد الوطني، من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وفي حجم المبيعات بجانب دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو (80%-90%) من إجمالي المشروعات العاملة في معظم دول العالم، ولها مساهمات في الصادرات.

وبالنظر لدور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، فنجد أن هذا القطاع ما زال لا يحقق المساهمة المتوقعة منه كقطاع اقتصادي فعال ومحفز لدفع عجلة التنمية في ليبيا، حيث تعترض المشروعات الصغيرة بعض العقبات والصعوبات، بالإضافة إلى ضمور في دور الجهات المعنية بتنمية وتطوير هذا القطاع، سواء كانت جهات حكومية أو غير حكومية.

وللنهوض بالمشروعات الصغيرة في ليبيا، فلابد أن تخرج الحوافز والمميزات المقدمة لهذه المشروعات في ظل الاقتصاد العالمي الجديد من حيز الحوافز الكمية، إلى التأهيل لتلبية متطلبات السوق الحر المنفتح، وذلك عبر إيجاد مميزات نوعية تدخل بها المشروعات الصغيرة سوق التنافس العالمي، ولا يأتي ذلك إلا من خلال دعم هذه المشروعات وتعزيز وسائل الاتصال الحديثة بينها وبين المستهلكين في داخل ليبيا وخارجها، وبشكل خاص الإرتباط بشبكة المعلومات الدولية " الأنترنت" بشكل خاص، وتطوير القدرات الفنية وإنشاء مراكز للبحث والتطوير الإنتاجي بما يتناسب مع أوضاع المشروعات الصغيرة.

وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا، ومعوقات عمل هذه المشروعات، والبحث عن وسائل دعمها وتنميتها من خلال تقديم المساندة لها، وتهيئة البيئة المناسبة لعملها، مسترشدين في ذلك بتجارب الدول الناجحة في هذا المجال. ولتحقيق ذلك، تناولت الدراسة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً:

أ- تعريف المشروعات الصغيرة.

ب- أهمية المشروعات الصغيرة.

ج- خصائص ومزايا المشروعات الصغيرة.

ثانياً:

بعض التجارب العالمية الناجحة في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة.

ثالثاً:

واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا.

رابعاً:

قنوات العمل المتقرحة لتنظيم شؤون المشروعات الصغيرة في ليبيا.

خامساً:

برامج متقدمة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة في ليبيا.

أولاً:

أ- تعريف المشروعات الصغيرة:

تختلف الآراء حول تحديد مفهوم دقيق للمشروعات الصغيرة، التي تنتمي إليها مختلف أنشطة الإقتصاد الوطني الإنتاجية والخدمية، كما أن هذا المفهوم يختلف من دولة إلى أخرى بإختلاف إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ومرحلة النمو التي بلغتها، وبالتالي فليس ثمة تعريف متفق عليه لهذه المشروعات.

فالمشروع الذي يعتبر صغيراً في أمريكيا يعتبر مشروعاً كبيراً في دولة نامية، كما أنه في داخل الدولة الواحدة يختلف تقييم المشروع بحسب الحالة التي يمر بها إقتصادها، بمعنى أن المشروع الذي كان كبيراً في مرحلة، يمكن أن يصنف ضمن المشروعات الصغيرة في مرحلة أخرى.

وبصورة عامة، يمكن القول أن المشروع الصغير هو الذي يعتمد بصفة أساسية على إستقلالية الإدارة ومحدودية عدد العمال، فضلاً عن محدودية رأسماله وإعتماده على التقنية البسيطة والتنظيم المحدود والتشغيل والإنتاج المنخفض، ويكون في صور مختلفة (شركات – مشروعات).

وفي ليبيا، يجري تعريف المشروع الصغير بإعتباره أداة مستقلاً ومتواصلاً لنشاطات إقتصادية مسموح بها بواسطة فرد أو أسرة، بهدف تحقيق ربحية يتم تحصيلها عن طريق مشروعات إنتاجية ونشاطات تجارية أو توفير خدمات في السوق.

كما يعرف المشروع الصغير بأنه مشروع يكون فيه التيسير الإداري وتسيير العمليات بيد شخص أو شخصين، وهم المسؤولون عن إتخاد القرارات الأساسية للمشروع.

ومن الناحية القانونية، فقد صدر في النصف الثاني من فترة الثمانينات العديد من التشريعات والقوانين التي تتيح للقطاع الخاص، الإسهام في تطوير الإقتصاد الليبي، ومن أهمها القانون رقم (18) لعام 1985م بشأن النشاط التشاركي والقانون رقم (9) لعام 1992م ولائحته التنفيذية لعام 1994م بشأن مزاولة النشاط الإقتصادي "أنه يجوز للإشخاص والجهات الإعتبارية، مزاوله الأنشطة الإقتصادية في مجالات إنتاج السلع وتقديم الخدمات، كالتعليم والصحة والزراعة والصناعة والسياحة والنقل والعقارات والتمويل، وكذلك الأعمال المهنية والحرفية، كالمحاسبة والمحاماة والطب والهندسة وتوثيق العقود والمحررات والإستشارات المالية والإقتصادية والقانونية وغيرها.

ب- أهمية المشروعات الصغيرة:

تكمن أهمية وخطورة الدور الذي يمكن للمشروعات الصغيرة أن تلعبه في الإقتصاد الليبي التالية:

1- مصدر رخيص لإيجاد فرص عمل جديدة:

أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت محلياً ودولياً أن المشروعات الصغيرة قادرة على إيجاد فرص عمل أكثر مقارنة بالمشروعات الضخمة، مع الأخذ في الإعتبار حجم رأس المال المستثمر، وبعبارة أخرى فإن تكلفة إيجاد فرصة العمل في المشروع الصغير هى أقل من مثيلنها في المشروع الكبير.

2- حاضنة للمهارات والإبداعات الجديدة:

إن المشروعات الصغيرة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد المجتمع الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة، ليحققوا أحلامهم في إمتلاك مشروع خاص. في كثير من الأحيان فإن المشروعات الكبيرة أو العابرة للقارات، قد بدأت صغيرة ثم نمت بشكل متواصل ومنتظم، والأمثلة على ذلك لا تنتهي، وقد يكون أكثرها بروزاً شركة (كوكا كولا) التي أسسها أحد الصيادلة عام 1980م، ببضعة الآف من الدولارات، ووصلت إلى أن أصبح حجم أعمالها أكثر من (40) مليون دولار، وهناك عشرات الأمثلة لمشروعات ناجحة بدأت كمشروع عائلي ونمت لتصبح شركات كبيرة.

3- عامل مساعد للإستقرار الإجتماعي والسياسي:

المشروعات الصغيرة تعطي فرصة للفئات التي تعيش على هامش المجتمع، لأن تصبح قوة فاعلة فيه عبر إقامة وتأسيس المشروعات الصغيرة، هذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مشروعات كبيرة، وذلك يعني بقائها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع. تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة للعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة، مما يؤدي إلى إزالة التوثر الذي يغلف عادة العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع.

4- إستغلال المدخرات البسيطة:

نظراً لصغر حجم المال المطلوب للإستثمار في المشروعات الصغيرة، فإن الرياديين الذين يملكون مدخرات بسيطة يستطيعون تشغيل مدخراتهم البسيطة والمتواضعة من خلال تأسيس مشروعات صغيرة خاصة، هذه الميزة تعمل على جذب مدخرات الناس البسيطة إلى العملية الإنتاجية، بدل أن تظل جامدة وبدون إستغلال.

في ظل عدم تبني فلسفة دعم المشروعات الصغيرة، يكون أمام مالكي المدخرات البسيطة، إما الإحتفاظ بهذه المدخرات في بيوتهم، مما يعمل على تآكلها بفعل التضخم وإنخفاض القدرة الشرائية، أو إيداعها في البنوك مقابل نسب فائدة متواضعة.

5- تغذية المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة:

تعتبر المشروعات الصغيرة في كثير من الأحيان رافداً للمشروعات الكبيرة لتوفير قطع الغيار أو الخدمات والتي ليس من المجدي للمشروعات الكبيرة أن تنتجها.على سبيل المثال، فإن مصانع السيارات أو الطائرات في اليابان أو أمريكيا تعتمد على سلسلة من المشروعات الصغيرة والمتواجدة حولها في إمدادها بكثير من قطع الغيار اللازمة، وتكمن أهمية هذا الجانب في أنه لا يمكن قيام مشروعات كبيرة ناجحة دون إيجاد دعم سلسلة من المشروعات الصغيرة، وأن العلاقة بين قطاعي المشروعات الكبيرة والصغيرة يجب أن تكون علاقة تكامل وليس علاقة تبادل.

6- القدرة على التكيف:

تتميز المشروعات الصغيرة بأنها أكثر قدرة من المشروعات الكبيرة (ذات الإستثمار الضخم في رأس المال الثابت) على التكيف مع الظروف والمستجدات التي يمكن لإقتصاد ما أن يتعرض لها.

ج- خصائص ومزايا المشروعات الصغيرة:

تتصف المشروعات الصغيرة بالعديد من الخصائص والمزايا الكبيرة والتي تجعلها أكثر ملاءمة للحالة الإقتصادية لبعض الدول، بل تكون أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الإقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

1- سهولة التأسيس:

تتميز هذه المشروعات بإنخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها، وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات، ومن تم أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بإنخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية نظراً لبساطة وسهولة هيكلها الأداري والتنظيمي، وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل.

2- إستقلالية الإدارة والتنظيم:

تتمركز إدارة معظم المشروعات الصغيرة في شخص مالكها، لذلك فهى تتسم بالمرونة والإهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك ما:

- بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالإستثمارات الجديدة.
- إنخفاض التكاليف الإدارية والتوثيقية والتكلفة الثابتة، كالإيجار والإستهلاك، وكذلك إنخفاض الأجور المدفوعة للعاملين، فهى تؤدي تلقائياً إلى ميزة البيع بأسعار أقل نسبياً، وبالتالي إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع والخدمات من خلال سهولة الإتصال بالعملاء.
- نقص الروتين وقصر الدورة المستندية والأوراق المكتبية وإرتفاع مستوى فعالية الإتصال وسرعة الحصول على المعاملات اللازمة للعمل.
- إتباع المشروع الصغيرة لخطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة، وتتميز هذه المشروعات بإرتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي، سواء داخل المشروع من خلال التقارب أو الإحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المشروعات والعاملين لديها، ويكون لهذا التقارب داخل المشروعات الصغيرة آثر مباشر في زيادة إنتاجية العامل، وأيضاً تتحقق في هذه المشروعات علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المشروع الصغير والعملاء، وكذلك مع البيئة المحيطة بالمشروع ويكون لذلك آثر مباشر في المحافظة على مستوى هذه المشروعات بل تنميتها أيضاً.

3- إتاحة فرص العمل:

بسبب إستخدام هذه المشروعات آساليب إنتاج غير معقدة، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاطلين، كما تتيح التقارب والإحتكاك المباشر بين أصحابها والعاطلين لديهم والإطلاع على أوضاع العاملين وتقريب العلاقات الشخصية والإنسانية بينهم، مما ينعكس على إنتاجهم، وذلك بسبب نشؤ روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة.

وتتيح هذه المشروعات فرصاً كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة رأسمالية منخفضة، بذلك تكفل قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة.

ثانياً- بعض التجارب العالمية الناجحة في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة:

يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة، أحد أكبر القطاعات في إقتصاديات العديد من دول العالم، وهذا ما دعى غالبية هذه الدول إلى التوجه نحو دعم وتنمية هذا القطاع الحيوي، الذي يحقق الكثير من المكاسب الإقتصادية والإجتماعية لمختلف فئات المجتمع.

وللنهوض بأعمال المشروعات الصغيرة في ليبيا، فإنه ينبغي الإستفادة من تجارب بعض الدول في تنمية وتطوير هذه المشروعات.

- التجربة اليابانية:

مر الإقتصاد الياباني بعدة مراحل منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تعتبر الفترة ما بين عامي 1945-1955م، فترة إعادة الإعمار بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، في حين أن الفترة الذهبية للإقتصاد الياباني هى الفترة بين عامي 1955- 1970م، فترة تأقلم بعد التغير الذي طرأ على أسعار النفط خلال تلك الفترة. أما الفترة منذ العام 1975م وحتى الوقت الحاضر فهى فترة النمو المتوازن.

كما هو معلوم، فإن اليابان قد بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المشروعات الصغيرة، حيث أن المشروعات الكبيرة ما هى إلا تجمع لإنتاج الصناعات الصغيرة التي تتكامل أفقياً ورأسياً وأمامياً وخلفياً مكونة فيما بينها المشروعات العملاقة. وكان لإعتماد اليابان على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل حوالي (99.7%) من عدد المشروعات وتشغل حوالي (70%) من اليد العاملة، كقاعدة عريضة للتنمية الإقتصادية، إذ إنخفضت نسبة البطالة وزاد الإنتاج وتحققت مشاركة ومساهمة الأفراد والأقاليم المختلفة في الإنتاج المحلي الإجمالي، وبمعدلات وتراكم لرأس المال يتناسب مع التنمية التي تشهدها اليابان.

وتعمل المشروعات الصغيرة في اليابان، من خلال أطر مؤسسية تقدم التراخيص وتمدها بالمساعدات الفنية والخبرة الإستشارية والتمويلية، وذلك من خلال وكالة المشروعات الصغيرة، وهى الجهة المسؤولة التابعة لوزارة الإقتصاد والتجارة والصناعة عن تنمية المشروعات الصغيرة في اليابان، ومن أهم السياسات المالية والإقتصادية الموجهة لتشجيع وتنمية وتطوير قطاع المشروعات من الإفلاس وسياسة إعفائها من الضرائب، وسياسات التدريب والتمويل.

ولعل من المناسب تسليط الضوء على البرامج والسياسات التي تقدمها الحكومة اليابانية والمتعلقة بالمشروعات الصغيرة والتي من أهمها:

أ- التمويل:

تحظى المشروعات الصغيرة في اليابان بتعدد مصادر التمويل، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- البنوك التجارية: التي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمشروعات الصغيرة.

- هيئات التمويل الحكومية: هناك هيئات حكومية تمنح قروض للمشروعات الصغيرة ولديها فروع عديدة منتشرة في مناطق مختلفة من اليابان.

ب- الدعم الفني:

إنشاء نظام خاص بالدعم الفني للمشروعات الصغيرة، يقوم من خلاله الأخصائيون بتقديم الخدمات الإرشادية، والذي تشرف عليه هيئة تنمية المشروعات الصغيرة اليابانية، ولعل من أهم خدماتها دراسة الوضع القائم للمشروعات الصغيرة والتغلب على العقبات التي تواجهها، ودراسة المواقع المناسبة لإنشاء المشروعات الصغيرة وتقديم الإرشادات الخاصة بذاك.

ج- التدريب:

أعدت الحكومة اليابانية برامج تدريبية خاصة بالمشروعات الصغيرة، يقوم بها معهد خاص بالمشروعات الصغيرة، ويقدم المعهد برامج مختلفة مثل برنامج تدريب المديرين، وذلك نظراً لإنخفاض مستوى الوعي الإداري لدى المسؤولين في المشروعات الصغيرة، وبرنامج التدريب الفني، حيث يقوم المعهد بتقديم برامج فنية لرفع مستوى مهارة العامل.

د- التسويق:

يوجد في اليابان هيئات حكومية تعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها، وذلك بإقامة المعارض الدولية لمنتجات هذه المشروعات ومساعدتها على الحصول على التكنولوجيا، وإجراء المفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات التصدير واستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج. وفي نفس الإطار تنشر الحكومة اليابانية بشكل دوري خططها بشأن مشتريات المشروعات الصغيرة.

ه- الإعفاء من الضرائب:

اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات متعددة متعلقة بالإعفاء من الضرائب لتشجيع المشروعات الصغيرة، ولعل من أهمها الإعفاء من ضريبة العمل وضريبة العقارات، وتخفيض الدخل والضرائب على الأرباح الموزعة.

و- الحماية من الإفلاس:

تعتبر سياسة الحماية من الإفلاس إحدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسات مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية. ويمكن للمشروع الصغير الإنضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمته بقسط تأميني يدفع شهرياً، تقوم بموجبه هيئة تنمية المشروعات الصغيرة بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر وقبل المشروعات الصغيرة اليابانية الأخرى التي تتعامل معها، حتى لا يكون إفلاس المشروع سبباً في إفلاس مشروعات آخرى.

ويستخلص من التجربة اليابانية في تنمية المشروعات الصغيرة، أنها واحدة من أقوى التجارب العالمية، وأنها كانت تعتمد بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، حيث يعتبر دور القطاع الخاص في دعم هذا القطاع هامشياً.

ومن الدروس المستفادة من هذه التجربة، أن نهضة اليابان الصناعية، قد قامت بشكل أساسي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وليس كما يظن البعض أنها قامت على المشروعات الكبيرة والعملاقة.

ثالثاً- واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا:

سيتم إستعراض واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا من خلال رصد حجم نشاطها، ودور الجهات المعنية بدعمها وتطويرها، والبيئة الإقتصادية التي تعمل فيها والمعوقات التي تواجهها.

1- حجم نشاط المشروعات الصغيرة في ليبيا:

تشكل مشروعات القطاع الإقتصادي في البلديات نحو (78%) من إجمالي المشروعات، وفق نتائج تعداد المشروعات في العام 1999م، وتنقسم إلى ثلاثة أشكال قانونية: المشروع الفردي، المشروع التشاركي والشركات المساهمة.

ويعد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (العمل الفردي والتشاركيات) من أوسع حلقات القطاع الخاص في إقتصاد البلديات، حيث يشكل نحو (99%) من إجمالي مشروعات النشاط الخاص، ويستحوذ العمل الفردي منه (المشروعات الصغيرة) على نحو (94%)، حيث تبقى نسبة (5%) منه للعمل التشاركي.

وفي حالة تقسيم المشروعات الصغيرة التي تشكل النمط السائد في عمل القطاع الخاص، وفقاً لحقول النشاط الإقتصادي، نلاحظ أن التوجه الأساسي لتلك المشروعات هو توجه خدمي وتجاري بدلاً من الإنتاج، مما يستدعي جهوداً إضافية من خطط التنمية المحلية لتحويل جزء مهم منها نحو الإنتاج.

ويتبين التوجه الخدمي بوضوح عند تحليل بيانات المسح الوطني لحصر المشروعات الصناعية لعام 2001، وتصنيف مشروعات الصناعات التحويلية حسب أبواب النشاط الإقتصادي، حيث يبدو أن بين المشروعات الصغيرة (أقل من 5% مستخدمين) والتي تشكل نحو (90) من إجمالي مشروعات الصناعات التحويلية، هناك (55%) منها يعمل في أنشطة خدمات الصيانة والتصليح.

أما المشروعات الكبيرة (الإنتاجية والخدمية) التي تشكل نحو (10%) من الإجمالي فإن نسبة (60%)، منها تتركز في المحافظات ذات المراكز الحضرية الكبيرة والموانيء البحرية الرئيسية (طرابلس 22%، بنغازي 13%، المرقب 8.5%، مصراتة 6.2%، الزاوية 6%، والنقاط الخمس 4%، كما تستأثر سبها بنحو 5% منها).

في المقابل، فإن الأغلبية العظمى من البلديات يطغى عليها المشروعات الخدمية الصغيرة، حيث تصل في حالة بلدية نالوت على سبيل المثال إلى نحو (96%) من إجمالي المشروعات، وإلى (96%) في وادي الحياة، وإلى (94%) في يفرن وجادو، وإلى (93%) في بلدية القبة.

من جانب آخر، توضح بيانات المسح الوطني لحصر القوى العاملة عام 2001م، غلبة النشاط التجاري على المشروعات الصغيرة والمتوسطة (العمل الفردي، العمل التشاركي، فئة من يعمل لحسابه ومعه آخرون)، حيث تشكل هذه الفئات الثلاث نحو (72%) من إجمالي العاملين في البيع والشراء.

في المقابل، نلاحظ ضعف وتدني مساهمة تلك المشروعات الخاصة وفئاتها الثلاث في القطاع الإنتاجي، حيث يتضح أن المشروعات الصغيرة كنسبة من العاملين في الإنتاج الذين يديرون المعدات أو آلات النقل لا يتعدى (12.7%)، وكذلك العمل التشاركي (3%) ومن يعمل لحسابه ومعه آخرون (3.5%)، وتبقى الحصة الكبرى للنشاط الإنتاجي من حصص القطاع العام، حيث تبلغ نسبة العاملين من هم مصنفون بدرجة أو يعملون بعقد مع الدولة نحو (66%) من إجمالي العاملين في الإنتاج.

وعلى الرغم من الإزدواجية والتكرار المتوقع حدوثه في هذه البيانات والنتائج من تعدد المعلومات المتوفرة، إلا أنها تشير إلى حقيقة بارزة مفادها أن قطاع المشروعات الصغيرة يشكل القطاع الأكبر من بين القطاعات الإنتاجية الأخرى، كما أنها تعكس مدى أهمية دوره في الاقتصاد الوطني.

ويشير الواقع الحالي إلى أن هذا القطاع، أي المشروعات الصغيرة ما زالت تلعب دوراً هامشياً، وغير مؤثر في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وللتعرف على حجم المساهمة التي تقوم بها المشروعات الصغيرة في مجال توفير فرص عمل للشباب الليبي بإعتبارها الموظف الرئيسي لليد العاملة في معظم دول العالم، نجد أنها لا تقوم بالدور المطلوب حيث تبين البيانات المتوفرة أن نسبة التلييب في المشروعات الصغيرة بلغت (2%) فقط، ويعكس هذا المؤشر مدى إنخفاض مساهمة هذه المشروعات في تلييب الوظائف.

2- البيئة الإقتصادية في ليبيا مقارنة بالدول المتقدمة:

بالنظر إلى الأنشطة الإقتصادية في الدول المتقدمة خاصة الصناعية منها، نجد أن تطورها يأتي في شكل مراحل تبدأ بالعمل الحرفي، ثم المصنع الصغير، ثم المصنع المتوسط والكبير، إلى مرحلة المشروعات والشركات العملاقة، مما أدى إلى عدم وجود طبقة من الحرفين والعمال المهرة الوطنيين، الذين يتولون تشغيل المشروعات الصغيرة، ويقومون بالجانب الإبتكاري بها أدى إلى إعتماد هذه المشروعات الخاصة الصناعية منها على العمالة الأجنبية.

3- معوقات نمو المشروعات الصغيرة في ليبيا:

على الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة في الإقتصاد الليبي، والإهتمام الذي توليه مختلف القطاعات الإقتصادية بهذه المشروعات، إلا أنها لا زالت تواجه العديد من المعيقات التي تعترض طريقها، وتعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية، ويمكن حصر هذه المعوقات فيما يلي:

- قصور مصادر التمويل والتي تتركز في إحجام الجهات التمويلية في ليبيا عن توفير التمويل اللازم لتأسيس وتشغيل المشروعات الصغيرة، بشروط تلائم وضعها وقدرتها، فضلاً عن عدم وجود جهة معينة تتولى ضمان مخاطر الإئتمان الموجهة لهذه المشروعات.
- عدم توفر المقومات الكافية للبنية الأساسية اللازمة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة في مختلف المجالات، خاصة الإنتاج والتسويق.
- المعوقات الإدارية والإجرائية والتي تتمثل في ضعف الخبرات الإدارية، إضافة إلى إفتقار معظم المشروعات الصغيرة للهيكل التنظيمي السليم والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى إيجاد الكثير من المشاكل مثل، عدم القدرة على الفصل بين الإدارة والملكية وعدم الربط بين السلطة والمسئولية.
- عدم توفر المساعدات الفنية المقدمة للمشروعات الصغيرة، خاصة في مجالات إكساب مهارات ومقومات العمل لأصحاب هذه المشروعات أو العاملين بها، يضاف إلى ذلك عدم تأهيل هذه المشروعات لإنتاج نماذج مطابقة للمواصفات العالمية.

- ضعف البيانات المتوفرة عن المشروعات الصغيرة، وعن الأسواق التي تتعامل معها، سواء في مجال مدخلات الإنتاج أو المنتجات النهائية.
- محدودية مجالات البحث العلمي المطابقة حتى الآن لدعم وتنمية المشروعات في الإقتصاد الليبي، حيث لا توجد خطة متكاملة لهذه البحوث للوصول إلى نتائج تخدم أعمال هذه المشروعات.
- عدم إستفادة غالبية المشروعات الصغيرة من نظام الحوافز المتمثل في الإعفاءات الجمركية أو الضريبية أو إمكانية الحصول على الأراضي بأسعار رمزية، إضافة إلى صعوبة الحصول على القروض الحكومية الميسرة.
- مشكلة توفير الخامات التي يتم إستيرادها، نظراً لضآلة الكميات التي تطلبها المشروعات الصغيرة، الأمر الذي يترتب عليه إرتفاع تكاليف الإنتاج.
- ضعف الروابط بين المشروعات الصغيرة والكبيرة، وفجائية القرارات واللوائح التي تصدرها الجهات المعنية.

رابعاً: قنوات العمل المقترحة لتنظيم المشروعات الصغيرة في ليبيا:

1- الغرفة التجارية والصناعية:

يمكن أن تساهم في تطوير المعايير الخاصة بالقطاع، وفي العملية التدريبية، وفي تكوين قواعد البيانات.

2- التعليم والتدريب المهني:

تقوم المؤسسات التعليمية والتدريبية بالدور التدريبي والتنظيم الفني، وذلك بالتنسيق مع الغرف الصناعية والتجارية، للإستفادة من خبرة هذه الغرف في التدريب وتطوير الحزم التدريبية.

3- مراكز البحوث العلمية:

يمكن أن تقوم بخدمة الميدان، وتطوير برامج التدريب وتطوير المشروعات النموذجية في كل نشاط وتحديد حجم الإستثمارات النموذجية، وتقديم الدورات التدريبية بالتعاون مع الغرف الصناعية والتجارية والمؤسسات التعليمية وتطوير العلاقات بين الصناعات المختلفة بدعم مشترك من مجلس الغرف والأجهزة الحكومية.

4- البلديات:

تتولى تقديم خدمة الترخيص لتركيزها في جهة واحدة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة الأخرى، وتكوين قواعد بيانات بالتنسيق مع الغرف الصناعية و التجارية.

5- المصارف التجارية:

تتولى تكوين قواعد بيانات، وعمليات رهن الأصول وتقديم مختلف الخدمات المالية بالتنسيق مع وزارة العدل والمحاكم لدعم تحصيل الحقوق.

6- الهيئة العليا للمواصفات والمقاييس:

يتم من خلالها تنميط المنتجات المقدمة في هذا القطاع، وذلك لرفع كفاءته الإنتاجية.

إن تعدد الجهات قد يؤدي إلى صعوبة تحديد مسؤولية إنخفاض نوعية الخدمة المقدمة، مما يستدعي أهمية وضع معايير التطور في الخدمة المقدمة، لكل قطاع، لكي تساعد في تحديد أوجه التطور في الخدمة المقدمة، وعليه فقد قسمت المعايير المقدمة إلى نوعين هما:

- **الأول:** يهتم بتقديم الأداء عند حصول المشروعات على الخدمات من حيث سرعة تقديمها.
- **الثاني:** بعد الحصول على الخدمة لتحديد مدى الفائدة المحصلة منها، وذلك بمشاركة أصحاب المشروعات نفسها في التقييم، وتعتبر هذه المعايير بمثابة المفتاح الأساسي في تحديد الإنحرافات أن وجدت.

ويمكن حصر هذه المعايير ونوعيتها وتطبيقها فيما يلي:

1- تحديد القطاعات المستهدفة، وذلك إعتماداً الدراسات التي تتم علة القطاعات القائمة أو على قواعد البيانات الموجودة لدى الغرف التجارية من مختلف المناطق.

2- معايير تبسيط وتحسين خدمة منح الترخيص، ويختص بعمل الجهات المرخصة للمشروعات، حيث يتم وضع تاريخ على طلب التقديم، ومع إكتمال الأوراق في فترة قصيرة، والمعيار هنا هو حجم المشروعات المقدمة لهذة الخدمة، وسرعة إصدار التراخيص للملفات الكاملة.

3- تحديد معايير نجاح الخدمات، يرتبط نجاح البرنامج بنجاح المشروعات المدعومة. ومن هذه المعايير: نسبة المشروعات الناجحة، نسبة سداد القروض في الفترة المحددة وتحسن الأداء من خلال خفض نسبة التكاليف.

خامساً- برامج مقترحة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة في ليبيا:

في ضوء التطورات الحالية، لابد من العمل على إعداد وتنفيذ برنامج شامل متعدد الجوانب، يهدف إلى دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة، ومن ضمن الإجراءات اللازمة للتنفيذ ما يلي:

1- إنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة:

يعمل إنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة على تحقيق الأهداف التالية:

أ- تقديم قروض لأصحاب الحرب والمهن والمشروعات الصغيرة من المواطنين، لتشجيعهم على ذلك وتمكينهم من مزاولة هذه الأعمال بأنفسهم ولحسابهم الخاص.

ب- القيام بدور الجهة الحكومية الراعية لقطاع المشروعات الصغيرة، بحيث يتولى الصندوق تنسيق وإعداد سياسات وبرامج تشجيع وتنمية هذا القطاع الهام.

ت- العمل على تشجيع الأفراد والمؤسسات في ليبيا على التوفير والإدخار، وإيجاد الأدوات التي تحقق هذه الغاية.

ويتضح مما سبق، أن صندوق دعم المشروعات الصغيرة، سيقوم بدور الجهة المتخصصة لرعاية قطاع المشروعات الصغيرة، إضافة إلى دوره في تقديم التمويل اللازم لدعمها، ونظراً للدور الذي سيقوم به هذا الصندوق، لذلك سيتطلب الأمر دعمه بكافة الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة، والعمل على مساندته من كافة القطاعات الحكومية المختلفة ودعمه في كافة المجالات.

2- تكليف الهيئة العامة للإستثمار بإعداد برنامج متكامل لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة:

ولمتابعة هذا البرنامج لابد أن يتم تشكيل لجنة مكونة من ممثلين من الجهات الحكومية ومن القطاع الخاص، حيث يشارك في تنفيذ البرنامج ممثلون عن قطاع التجارة والصناعة والكهرباء والاستثمار ومجلس الغرف التجارية والصناعية الليبية ووزارة الإقتصاد، بالإضافة إلى صندوق المشروعات الصغيرة.

ولمتابعة البرنامج المقترح تنفيذه لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة، لذلك فمن المتوقع أن يواجه تنفيذاً لبرنامج عدداً من التحديات التي ينبغي أخذها في الإعتبار قبل وأثناء ممارستها، وتكمن هذه التحديات في النقاط التالية:

أ- حصر ومعالجة الاحتياجات الآنية والملحة للمشروعات الصغيرة، التي تعاني من مشاكل تهدد مستقبلها.

ب- من المهم إعداد الكوادر المتخصصة القادرة على إتخاذ زمام المبادرة في إعداد برامج جديدة لدعم وتنمية القطاع.

ت- يعتبر دعم قطاع المشروعات الصغيرة إتجاه حديثاً نسبياً في ليبيا، مما يشكل تحدياً حقيقياً أمام إعداد البرنامج الداعم لهذا القطاع.

ث- إختلاف الأولويات بين الجهات المعنية بتنمية المشروعات الصغيرة.

ولكي يحقق البرنامج أهدافه المرسومة له والتي من الضروري أن تكون دقيقة ومتكاملة مع الأهداف التنموية الأخرى، فإنه لابد أن يحتوي على عناصر تساعده على الاستمرارية.

ونورد فيما يلي برنامجاً مقترحاً يطلق عليه (تأهيل صغار المستثمرين) كنموذج يسترشد به في كيفية إعداد برامج مشابهة، بحيث يقسم البرنامج إلى مرحلتين زمنيتين متتالتين مدة كل مرحلة شهرين (مثلا) وذلك على النحو التالي:

- المرحلة الأولى:

تستهدف تعريف المتدريب بكيفية إعداد دراسات الجدوى الإقتصادية، والدراسات الفنية، ودراسة السوق، والدراسة المالية، وطريقة الحصول على التمويل بالإضافة إلى كيفية إنشاء المشروع.

- المرحلة الثانية:

تستهدف تعريف المتدرب (في حالة موافقة الجهة المخولة) على طرق إختيار الموقع، وشراء المعدات، إدارة المشروع، ودراسة التدفقات المالية، ودراسة عقود التأمين، بالإضافة إلى دراسة محاسبة التكاليف وإستراتيجية التسوق.

يتميز البرنامج بكونه يعمل على تجميع العمل الحر لدى الشباب الليبي، كما أنه يساهم في تنمية قدراتهم ووعيهم ومهارتهم من خلال التدريب، بما يساهم في نجاح مشاريعهم.

ويفترض أن يشمل البرنامج التدريبي على العديد من المواضيع مثل، كيفية التعرف على القدرات الشخصية، وزيادة مرونة التعامل مع المخاطر، وكيفية خلق الإبداع لدى الشباب، ومحددات المشروع المجدي، وأصول التخطيط السليم وكيفية إعداد خطة العمل.

وفي هذا الإطار يقترح أن يتم إسناد تنفيذ مثل هذا البرنامج إلى وزارة العمل بالتعاون مع الغرف التجارية والصناعية.

3- المحور التمويلي:

تعتبر عقبة التمويل إحدى العقبات الأساسية التي يعاني منها قطاع المشروعات الصغيرة، نتيجة لكثرة الضمانات التي تطلبها المؤسسات التمويلية منها المصارف التجارية، مما يستدعي بالضروة إتخاد عدد من الخطوات أهمها:

- إنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة، ومما يستدعي بالضرورة إتخاذ عدد من الخطوات الصغيرة.
- توسيع الإئتمان المصرفي، وذلك من خلال تخفيض الحد الأدنى لقيمة القروض التي يقدمها مصرف التنمية، وتشجيع المصارف التجارية على تقديم القروض للمشروعات الصغيرة.
- الإسراع بإنشاء الصندوق المقترح، لضمان القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة، وحث المصارف التجارية على البث في الأمر.

4- محور دعم البنية الأساسية:

كما ورد سابقاً، كان الاتجاه العام لسياسات الدعم وخدمات البنية الأساسية المقدمة من الدولة يصب في صالح خدمة المشروعات الكبيرة، وذلك بالطبع على حساب المشروعات الصغيرة، وفي ظل الظروف الحالية ينبغي العمل على توفير مقومات بنية أساسية موجهة إلى احتياجات ومتطلبات دعم وتنمية دور هذه المشروعات، والتي من أهمها:

1- إقامة مناطق للمشروعات التي تعمل في الأنشطة المتكاملة، على أن يُراعى فيها ما يلي:

- تجهيز بكافة المرافق الأساسية من كهرباء وغاز ومياه وتلفزيون.
- أن تقدم للمشروعات (بعد دراسة دقيقة لمشروعها) بنظام الإيجار أو البيع بشروط ميسرة وسهلة.
- إقامتها في مواقع قريبة من أسواق المدخلات الخام والوسطية، وأسواق المخرجات من موانئ التصدير وأسواق التصدير وأسواق الاستهلاك النهائي والوسيط المحلية.

2- الترويج والتسويق لمنتجات هذه المشروعات من خلال الحملات الإعلانية والدعائية، وإقامة المعارض المتنقلة، إضافة إلى توفير أسطول لنقل منتجات هذه المشروعات إلى مواطن استخدامها.

5- المحور التنفيذي:

لتحقيق هذه المحاور الاستراتيجية، فإنه يقترح أن يتم إنشاء فرق عمل وفقاً لما يلي:

- فريق عمل لمعالجة مشكلة التمويل، يتكون أعضاؤه من ممثلين عن الجهات التمويلية الحكومية منها والخاصة، وتكون مهمته الأساسية إزالة العقبات التي تواجه المستثمر الصغير للحصول على التمويل، ووضع إطار موحد تعمل على ضوئه جميع الجهات المعنية.
- فريق عمل للتطوير والتدريب والتأهيل، تكون مهمته إعداد برامج تدريبية وتأهيلية تسد إحتياجات المستثمر الآنية، ويعمل على توسيع مجال التعاون الدولي مع المنظمات الدولية التي تعد برامج متخصصة في تنمية المشروعات الصغيرة، ويكون أعضاؤه من الجهات التي تقدم خدمة التدريب والتطوير، كوزارة التعليم، ووزارة العمل، والغرف التجارية والصناعية، والجامعات........ الخ.
- فريق عمل (إنشاء الفنية)، يكون من مهامه دراسة السبل المثلى لتقديم خدمات التوجيه والإرشاد، وتقديم الإستشارات الفنية والقانونية والمحاسبية والتسويقية لأصحاب المشروعات الصغيرة.
- فريق عمل (إنشاء قواعد البيانات والمعلومات)، تكون من مهامه جمع وترتيب وتصنيف قواعد البيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة، ويتكون أعضاؤه من ممثلين عن الجهات التي لديها بيانات خاصة بالمشروعات الصغيرة مثل:
- وزارة العمل.
- البلديات.
- وزارة الصناعة.
- وزارة الاقتصاد.
- مجلس الغرف التجارية والصناعية.
- فريق عمل حاضنات التقنية، حيث تعتبر الحاضنات من أنجح وسائل الدعم لتنمية المشروعات الصغيرة.

النتائج :

1-أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1.1. دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تعتبر هذه المشروعات أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.1. توفير فرص العمل: تساهم هذه المشروعات في توفير فرص العمل.

3.1. زيادة الاستثمار: تعمل هذه المشروعات على زيادة الاستثمار.

4.1. تعظيم القيمة المضافة: تساهم هذه المشروعات في تعظيم القيمة المضافة.

2- تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

1.2. ضعف المساهمة في التنمية الوطنية: يعاني هذا القطاع من ضعف المساهمة في التنمية الوطنية.

2.2. نقص الدعم الفعّال: تواجه هذه المشروعات نقصًا في الدعم الفعّال.

3.2. ضعف دور الجهات الحكومية وغير الحكومية: يعاني هذا القطاع من ضعف دور الجهات الحكومية وغير الحكومية.

التوصيات

1- ضرورة العمل على سن قانون خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يمثل الإطار القانوني الذي ينظم عملها ويوضح علاقاتها مع الأطراف والجهات التي تتعامل معها.

2- ضرورة إنشاء هيئة تختص برعاية شئون المشروعات الصغيرة، وتعمل على إزالة العقبات التي تواجهها وتطوير بيئة عملها.

3- العمل على إنشاء شبكة معلومات وطنية بدعم حكومي، الأمر الذي يساهم في توسيع مجال الاستفادة من البرنامج.

4- ضرورة أن يتبنى البرنامج المقترح لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة، استراتيجية عامة تستمد جدورها من البيئة المحلية، وتستفيد من الآليات الناجحة دولياً، على أن تكون هذه الاستراتيجية متكاملة وواضحة بما يسهل على الجهات المعنية تطبيقها.

5- توسيع مجال التعاون الدولي سواء مع الدول الرائدة في مجال دعم وتنمية المشروعات أو مع المنظمات الدولية المتخصصة.

6- ضرورة العمل على إنشاء صندوق دعم المشروعات الصغيرة.

7- تقديم الخدمات التي تحتاج إليها المشروعات الصغيرة، مثل الكهرباء والغاز والمياه والاتصالات وايجار الأراضي والعقارات، وخاصة المقدمة من طرف الدولة بأسعار منخفضة نسبياً وخاصة في السنوات الأولى من عمر المشروع.

8- تخصيص جزء من مشتريات وعقود أعمال الحكومة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذها، وذلك كنوع من الدعم التسويقي لتلك المشروعات من طرف الدولة.

5- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمشروعات الصغيرة تقدم كل البيانات والمعلومات والإحصاءات عن تلك المشروعات، بحيث تكون تلك القاعدة الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في إجراءات الدراسات والبحوث عن تلك المشروعات، كما تساهم في تقديم البيانات اللازمة لوضع الخطط وتقييمها.

المراجع

1- الكتيب الإحصائي، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس، ليبيا،2002م.
2- التقرير الوطني للتنمية البشرية، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس، ليبيا، 2002م.
3- إسماعيل شعبان، الاقتصاد المنزلي والمشروعات الصغيرة وسبل تطويرها، جامعة حلب، سوريا، 2003م.
4- حسن رمضان الخضر، تدريب اصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا الواقع والتطلعات، بدون تاريخ.
5- عبدالله امحمد شامية، المشروعات الصغيرة الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي، 2016م.
6- مؤتمر علمي بعنوان، المشروعات الصغرى والمتوسطة: الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والمحاسبة ، جامعة سبها ،مارس 2017م.
7- أميرة على مفتاح، معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي، ليبيا، 2008م.